كليــة القانــون
مكتب العميد

الرقـــم: ..... ك ا ق/.....
التاريـــخ: ..... ٢٧/ ربيع الآخر/ ١٤٤١ هـ
الموافق: ..... ٢٤/كانون الأول/ ٢٠١٩ م

الأستاذ الدكتور عميد كلية القانون.....

الموضوع- المؤتمر الدولي الثالث النظام القانوني

للمحطات الفضائية ومواقع التواصل الاجتماعي.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

في إطار التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والجامعية العربية الزميلة، وبمناسبة انعقاد مؤتمر كلية القانون خلال الفترة (٢٢ – ٢٣ تموز ٢٠٢٠) تحت عنوان: " مؤتمر النظام القانوني للمحطات الفضائية ومواقع التواصل الاجتماعي" ، يســرنا توجيه الدعوة إليكم شخصيا وإلى الزملاء في كليتكم للمشاركة بأوراق بحثية في أي من المحاور التي تناسبهم، والمبينة على موقع المؤتمر (عنوان موقع مؤتمر كلية القانون: (www.yu.edu.jo/lssm/)) وهو ما سيشكل بلا شك قيمة مضافة ويعزز أواصر التعاون بين كليات القانون بما يسهم في تطوير البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،،،

أ.د. لافي درادكــه
عميد كلية القانون
ورئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر

Scanned by CamScanner

المؤتمـــــر الدولي الثالث

النظام القانوني للمحطات الفضائية ومواقع التواصل الاجتماعي

جامعة اليرمـوك - اربد - الأردن

كليـة القانـون

تموز، ٢٠٢٠ 23 -22

مقدمة:

أثرت المحطات الفضائية اللامتناهية ومواقع التواصل الاجتماعي التي تكاد تخرج عن سلطان الدول في الأفراد والمجتمعات؛ حيث أضحى الإنسان في يومنا هذا يعيش في عالم منفتح، يشارك من على أريكته العالم بأسره أفكاره، ويشارك الآخرين أفكارهم. ولم يقف أثرها عند حد الجوانب الاجتماعية، بل تعدتها لتلامس الجوانب الاقتصادية المتنامية لمثل هذه المحطات والمواقع؛ فانتقل المرء من تسوق تقليدي إلى تسوق افتراضي أكثر رحابة. وبالمحصلة، غدت هذه المحطات والمواقع مصدرا للتواصل العالمي بين بني البشر بجميع المجالات: المعرفية والفكرية والدينية والعلمية... وفي مقابل ذلك، كأي مجتمع من المجتمعات باتت هذه المحطات والمواقع مصدرا لارتكاب الجرائم سواء تلكم التي تمس الأفراد أم الدول. وهنا يظهر دور الدول في بسط رقابتها الإدارية والقضائية على عمل المحطات الفضائية ومواقع التواصل الاجتماعي بما يقيمها على جادة الطريق القويم وبما يضمن حماية الأفراد ومصالح الدول على الصعد كافه.

Scanned by CamScanner

أسئلة المؤتمر

- هل المنظومة التشريعية الحالية ـ الدولية والداخلية ـ تغطي بشكل تام وكافٍ عمل المحطات الفضائية ومواقع التواصل الاجتماعي.
- ما طبيعة العقود التي تمنح لغايات استغلال المحطات الفضائية ومواقع التواصل الاجتماعي.
- هل تمارس المؤسسات الحكومية المعنية دورها الرقابي على عمل المحطات الفضائية ومواقع التواصل الاجتماعي على الوجه المطلوب.
- هل أفرزت المحطات الفضائية ومواقع التواصل الاجتماعي جرائم من نوع خاص، وتحتاج في الوقت ذاته إلى آلية خاصة للتحقيق فيها.
- ما أهم الصعوبات التي تواجه القضاء في حل النزاعات الناشئة عن عمل المحطات الفضائية ومواقع التواصل الاجتماعي.
- ما أهم مظاهر سيادة الدولة تجاه أعمال المحطات الفضائية ومواقع التواصل الاجتماعي.

محاور المؤتمر

المحور الأوّل: الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية التي تنظم عمل المحطات الفضائية ومواقع التواصل الاجتماعي.

ويندرج تحته المحاور الفرعيّة الآتية:

- التنظيم القانوني الدولي والداخلي الذي يحكم عمل المحطات ومواقع التواصل الاجتماعي.
- مواطن القصور لهذه الاتفاقيات والقوانين لأنشطة هذه المحطات والمواقع، ومقترحات تجاوزها.
- الفراغ التشريعي بخصوص التطبيقات المتجددة والمتطورة لهذه المحطات والمواقع.
- النطاق الإقليمي والشخصي لتطبيق القانون بخصوص أنشطة هذه المحطات والمواقع.

Scanned by CamScanner

المحور الثاني: تشغيل واستغلال واستخدام هذه المحطات والمواقع

ويندرج تحته المحاور الفرعيّة الآتية:

- الطابع الإداري والتجاري لعقود ترخيص وتشغيل هذه المحطات والمواقع.
- انعقاد العقود وصحتها بخصوص عمل هذه المحطات والمواقع.
- عقود الترخيص والاستغلال النموذجية لعمل هذه المحطات والمواقع.

المحور الثالث: الرقابة الإدارية على عمل هذه المحطات والمواقع.

ويندرج تحته المحاور الفرعيّة الآتية:

- الهيئات أو المؤسسات الحكومية (الإدارية والأمنية) المعنية بترخيص وتشغيل هذه المحطات والمواقع.
- طرق ووسائل الرقابة المستخدمة على عمل وأنشطة هذه المحطات والمواقع.
- المشاكل والتحديات الفنية والقانونية على أعمال الرقابة والإشراف.

المحور الرابع: الجرائم التي ترتكب في إطار عمل هذه المحطات والمواقع

ويندرج تحته المحاور الفرعيّة الآتية:

- الجرائم السياسية وجرائم الرأي العام.
- الجرائم الواقعة على الأشخاص.
- الجرائم الواقعة على الأموال.
- الطب الشرعي الإلكتروني للكشف عن الجرائم وجمع الأدلة بخصوص عمل هذه المحطات والمواقع.

المحور الخامس: الرقابة القضائية على عمل المحطات والمواقع

ويندرج تحته المحاور الفرعيّة الآتية:

- رقابة المحاكم الدستورية ومجالس الدولة على قوانين أعمال هذه المحطات.
- رقابة المحاكم الإدارية على قرارات الهيئات والمؤسسات الحكومية المعنية بالإشراف والرقابة على أعمال هذه المحطات والمواقع.

Scanned by CamScanner

- اختصاص المحاكم المدنية وهيئات التحكيم والوساطة والتوفيق على أعمال هذه المحطات والمواقع بخصوص المنازعات المدنية والتجارية وحقوق الملكية الفكرية والصناعية.
- تنازع الاختصاص القضائي وتنازع القوانين في المنازعات الناشئة عن عمل هذه المحطات والمواقع.
- تنفيذ الأحكام الأجنبية وأحكام التحكيم الصادرة في منازعات عمل هذه المحطات والمواقع.

المحور السادس: حق الدولة السيادي تجاه أعمال المحطات والمواقع الأجنبية

ويندرج تحته المحاور الفرعيّة الآتية:

- الحق في إغلاق أو حجب عمل هذه المحطات والمواقع.
- الحق في تأمين الحماية الاقتصادية تجاه عمل هذه المحطات والمواقع.
- الحق في تأمين الحماية الاجتماعية تجاه عمل هذه المحطات والمواقع.
- الحق في الحماية الدينية والفكرية والمعتقد تجاه عمل هذه المحطات والمواقع.

شروط المشاركة

- أن يرتبط البحث بأحد محاور المؤتمر وموضوعاته.
- أن يكون البحث أصيلًا، ولم يسبق نشره بأيّة وسيلة نشر، أو تقديمه إلى مجلّة أو مؤسسة أو مؤتمر آخر.
- أن يكون البحث محقّقًا شروطَ المنهجيّة العلميّة.
- أن لا يقلّ عدد صفحات البحث عن (٢٠) صفحة، وأن لا يزيد على (٣٠) صفحة.
- يطبع البحث على الحاسوب بخطّ نوع (Times New Roman) وبمسافة مزدوجة بين السطور، وحجم ١٤.
- تخضع البحوث للتقييم العلميّ المعتمَد في المؤتمرات الدوليّة.
- تقبل البحوث باللغة العربيّة واللغة الإنجليزيّة واللغة الفرنسية مرفقًا بها ملخّص بالعربيّة والإنجليزيّة / أو الفرنسية.
- تطبع أعمال المؤتمر في كتاب يحمل اسمه، ويحصل المشاركون ببحث علميّ على نسخة منه.

Scanned by CamScanner

تواريخ هامة

- تستقبل طلبات المشاركة، وملخّصات البحوث باللغتين العربيّة والإنجليزيّة / أو الفرنسية حتّى نهاية يوم السبت ٢٢-٢-٢٠٢٠.
- يُبلّغ المشاركون بالموافقة على طلب المشاركة يوم الخميس ١٢-٣-٢٠٢٠.
- آخر موعد لإرسال البحوث: يوم الأربعاء ١٣-٥-٢٠٢٠.
- تعقد أعمال المؤتمر يومي الأربعاء والخميس ٢٢-٢٣ تموز ٢٠٢٠.

Scanned by CamScanner

يتحمل المشاركون كافة نفقات السفر والإقامة

تسديد رسوم التسجيل

يرجى إرسال رسوم التسجيل في المؤتمر إلى الحساب التالي:

Account Name : Yarmouk University

Bank Name : Amman-Cairo Bank

Branch Name : Yarmouk University branch

IBAN:

Payments in JD : JO69CAAB1200000000090003121018

Payments in $: JO53CAAB1200000000090003424722

يرجى كتابة اسم المشارك على الإيصال المالي وإرسال نسخة منه إلى البريد الالكتروني :
law.conf2020@yu.edu.jo

ترسل جميع المراسلات بخصوص المؤتمر على العنوان الإلكتروني الآتي:

law.conf2020@yu.edu.jo

ولمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع وزيارة موقع المؤتمر الرسمي :-

https://www.yu.edu.jo/lssm/

Scanned by CamScanner